عزيز لبيب
باحث جامعي

المدخل لدراسة العلوم القانونية

نظرية القانون
نظرية الحق

مع ملحق بشرح لأهم المبادئ والقواعد القانونية

مع ملحق بأكثر من **750** مصطلح قانوني باللغتين الانجليزية والفرنسية

الطبعة الأولى 2024

الفهرس

مقـــدمة 1
القسم الأول: النظرية العامة للقانون 4
الفصل الأول: الجانب النظري لنظرية القانون 5
الفرع الأول: ماهية القانون 6
المبحث الأول: مفهوم القانون 6
المطلب الأول: تعريف القانون وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة 6
الفقرة الأولى: تعريف القانون 6
الفقرة الثانية: الفرق بين القانون وبعض المصطلحات المشابهة 12
1.الفرق بين القانون والعلوم القانونية 13
2.الفرق بين القانون والتشريع 13
3.الفرق بين القانون والحق 14
4.الفرق بين القانون والتقنين أو التدوين 15
المطلب الثاني: علم القانون كأحد العلوم الاجتماعية 16
الفقرة الأولى: التطور التاريخي للقانون 16
1.مرحلة ما قبل الحماية: 20
2.مرحلة الحماية: 20
3.مرحلة الاستقلال 22
الفقرة الثانية: وظيفة القانون 22
1.المذهب الفردي 24
2. المذهب الاشتراكي 26
3.موقف القانون المغربي من المذهبين الفردي والاشتراكي 28
الفقرة الثالثة: العوامل المتدخلة في صياغة القانون 29
1.العامل الديني 30
2.العوامل الطبيعية 30

3.عامل تاريخ الدولة..... 31
4.العوامل السياسية..... 31
5.عامل التطور التكنولوجي..... 32
6.العامل البشري..... 33
7.الوسط الجغرافي..... 34
8.الوسط الاجتماعي..... 34
9.العامل الاقتصادي..... 34
الفقرة الرابعة: علاقة القانون ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى..... 35
1.القانون وعلم السياسة..... 36
2.القانون وعلم الاقتصاد..... 36
3.القانون وعلم الاجتماع..... 37
4.القانون وعلم التاريخ..... 38
5.القانون وعلم الفلسفة..... 39
6.القانون وعلم الاجرام..... 39
7. القانون وعلم المنهجية..... 40
المبحث الثاني: فلسفة القانون أو أسس سلطة القانون..... 42
المطلب الأول: مدرستي القانون الطبيعي والقانون الوضعي..... 43
الفقرة الأولى: مدرسة القانون الطبيعي..... 43
أولا: مراحل تطور مدرسة القانون الطبيعي..... 46
1.القانون الطبيعي عند اليونان..... 47
2.القانون الطبيعي عند الرومان..... 47
3.فكرة القانون الطبيعي في العصور الوسطى..... 48
4.فكرة القانون الطبيعي في العصر الحديث..... 48
أ-مذهب الفقيه غروسيوس..... 49
ب-مدرسة العقد الاجتماعي..... 50
ت-مدرسة القانون الطبيعي ذي الحدود المتغيرة..... 54

ثانيا: المفهوم المعاصر للقانون الطبيعي..... 56
الفقرة الثانية: المدرسة الوضعية أو القانونية..... 56
أولا: المدرسة الوضعية القانونية أو الشكلية..... 58
1. مدرسة أوستن..... 59
2. مدرسة الشرح على المتون..... 61
ثانيا: المدرسة الوضعية الاجتماعية..... 62
المطلب الثاني: المدرسة التاريخية ومدرسة العلم والصياغة..... 67
الفقرة الأولى: المدرسة التاريخية..... 67
الفقرة الثانية: مدرسة العلم والصياغة..... 71
الفرع الثاني: خصائص القانون مصادره وأنواعه..... 78
المبحث الأول: خصائص القانون..... 78
المطلب الأول: تمييز القواعد القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى..... 78
الفقرة الأولى: القاعدة القانونية وقواعد العادات والمجاملات..... 78
الفقرة الثانية: القاعدة القانونية والقواعد الأخلاقية..... 81
الفقرة الثالثة: القاعدة القانونية والقواعد الدينية..... 84
المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية..... 86
الفقرة الأولى: القاعدة القانونية هي قاعدة اجتماعية..... 86
الفقرة الثانية: القاعدة القانونية هي قاعدة سلوك..... 89
الفقرة الثالثة: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة..... 91
الفقرة الرابعة: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة تقترن بجزاء..... 97
أولا: الجزاءات المدنية..... 103
ثانيا: الجزاءات الجنائية..... 105
ثالثا: الجزاء الإداري والتأديبي..... 108
المبحث الثاني: مصادر القاعدة القانونية وأنواعها..... 109
المطلب الأول: مصادر القاعدة القانونية..... 110
الفقرة الأولى: المصادر التقليدية للقانون..... 113

أولا: القانون الطبيعي وقواعد العدالة 113
ثانيا: القانون العرفي أو العرف 115
1.مفهوم العرف 115
2.أركان العرف 117
3.التمييز بين العرف والعادة الاتفاقية 123
4.مزايا العرف 126
5.عيوب العرف 127
6.أساس القوة الملزمة للعرف 130
7.مكانة العرف في القانون المغربي 132
ثالثا: الدين أو القانون الديني 134
الفقرة الثانية: التشريع كمصدر حديث للقاعدة القانونية 140
أولا: مزايا التشريع 141
ثانيا: عيوب التشريع 142
ثالثا: مصادر التشريع 142
1.التشريع الدولي 143
2.التشريع الداخلي 145
الفقرة الثالثة: المصادر التفسيرية للقانون 146
أولا: الفقه القانوني 146
ثانيا: الاجتهاد القضائي 147
المطلب الثاني: أنواع القاعدة القانونية 149
الفقرة الأولى: القواعد القانونية الآمرة والمكملة 150
الفقرة الثانية: القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة 154
الفقرة الثالثة: القواعد القانونية الموضوعية والقواعد القانونية الشكلية أو الإجرائية ... 155
الفقرة الرابعة: قواعد القانون الخاص وقواعد القانون العام 157
أولا: معايير التفرقة بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص 158
1.معيار الغاية من القاعدة القانونية: 158

2.معيار الدولة كطرف في العلاقة 159
3.المعيار المالي 160
4.معيار الحاكم والمحكوم 160
5.معيار الدولة بصفتها صاحبة سيادة 160
ثانيا: أهمية التفرقة بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص 161
ثالثا: فروع القانون العام 162
1.القانون العام الداخلي 162
2.القانون العام الخارجي أو القانون الدولي العام 163
رابعا: فروع القانون الخاص 164
خامسا: الفروع المختلطة 166
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لنظرية القانون 173
الفرع الأول: صياغة التشريع 174
المبحث الأول: السلطات المختصة بالتشريع في الأنظمة المقارنة 174
المطلب الأول: السلطة التشريعية قبل وبعد الديمقراطية 175
الفقرة الأولى: الأنظمة التشريعية السلطوية 175
أولا: النظام الثيوقراطي 176
ثانيا: نظام الهيمنة العرقية 177
ثالثا: النظام الأوتوقراطي 177
الفقرة الثانية: السلطة التشريعية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة 178
أولا: السلطة التشريعية في النظام البرلماني 180
ثانيا: السلطة التشريعية في النظام الرئاسي 181
ثالثا: السلطة التشريعية في النظام الشبه رئاسي 182
المطلب الثاني: السلطة التشريعية في النظام الدستوري المغربي 182
الفقرة الأولى: البرلمان 182
الفقرة الثانية: مظاهر تدخل الملك والحكومة في المجال التشريعي 185
أولا: تجليات تدخل الملك في المجال التشريعي 185

ثانيا: دور الحكومة في المجال التشريعي 187
المبحث الثاني: طرق وقواعد ومسطرة صياغة القواعد القانونية 189
المطلب الأول: طرق وقواعد صياغة القاعدة القانونية 189
الفقرة الأولى: طرق صياغة القاعدة القانونية 190
أولا: الصياغة الجامدة 191
ثانيا: الصياغة المرنة 191
ثالثا: ضوابط صياغة النص القانوني 193
الفقرة الثانية: القواعد التي تحكم صياغة التشريع 194
أولا: تراتبية القوانين/هرمية القوانين 194
ثانيا: الرقابة على دستورية القوانين 198
المطلب الثاني: مسطرة وضع القوانين 202
الفقرة الأولى: الدستور 203
الفقرة الثانية: التشريع في مجال القانون 208
أولا: مراحل إعداد التشريع في مجال القانون 209
ثانيا: أقسام التشريع في مجال القانون 218
1.القانون البرلماني 218
أ-القوانين التنظيمية 218
ب-القوانين العادية 220
2.القانون الملكي 221
3.القانون الحكومي 223
أ-قانون الإذن أو التفويض 223
ب-مراسيم القوانين 225
ت-مراسيم فتح الاعتمادات المالية الضرورية 226
الفقرة الثالثة: التشريع الفرعي أو المجال التنظيمي 227
1.اللوائح التنظيمية: 228
2.اللوائح التنفيذية أو التطبيقية: 229

3.لوائح الضبط: 229
الفرع الثاني: تطبيق القانون 230
المبحث الأول: مجال تطبيق القانون 230
المطلب الأول: تطبيق القانون من حيث الأشخاص 231
الفقرة الأولى: مبدأ "عدم العذر بجهل القانون" كأساس لتطبيق القانون من حيث الأشخاص 231
أولا: الأسس المعتمدة في تبني المبدأ 234
1.مبرر افتراض العلم بالقانون 234
2.مبرر ضرورة المساواة أمام القانون 235
3.مبرر نشر القانون في الجريدة الرسمية 236
ثانيا: تمييز مبدأ " عدم العذر بجهل القانون" عن الغلط في القانون 237
الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على المبدأ 238
المطلب الثاني: تطبيق القانون في المكان والزمان 239
الفقرة الأولى: تطبيق القانون من حيث المكان 239
أولا: مبدأ إقليمية القوانين 240
ثانيا: مبدأ شخصية القوانين 243
ثالثا: موقف المشرع المغربي 245
الفقرة الثانية: تطبيق القانون في الزمان 249
أولا: النظريات المصاغة بشأن تنازع القوانين في الزمان 250
1.النظرية التقليدية 251
2. النظرية الحديثة 253
ثانيا: الحلول المعتمدة لتنازع القوانين في الزمان في الأنظمة المعاصرة 254
1.مبدأ عدم رجعية القوانين الجديدة 254
أ-مضمون المبدأ 254
ب-أهم الاستثناءات الواردة على المبدأ 256
2.مبدأ الأثر الفوري للقوانين الجديدة 262

المبحث الثاني: تفسير القانون وإلغاءه 266
المطلب الأول: تفسير القانون 266
الفقرة الأولى: أسباب التفسير 267
الفقرة الثانية: الجهات التي تتولى التفسير 270
1. التفسير التشريعي 270
2. التفسير القضائي 271
3. التفسير الفقهي 273
4. التفسير الإداري 274
الفقرة الثالثة: تقنيات ووسائل التفسير 275
1. طرق التفسير الداخلية: 276
أ- القياس أو الاستنتاج بمفهوم الموافقة 276
ب- الاستنتاج بمفهوم المخالفة 277
ت- تقريب النصوص المتعلقة بموضوع واحد بعضها مع البعض 278
ث-استخلاص المعنى من روح النص 279
2. طرق التفسير الخارجية: 279
أحكمة التشريع 279
ب-الأعمال التحضيرية 280
ت-المصدر التاريخي 280
الفقرة الرابعة: المدارس الفقهية للتفسير 281
أولا: مدرسة الشرح على المتون 281
ثانيا: المدرسة التاريخية 282
ثالثا: مدرسة البحث العلمي الحر 283
رابعا: مناهج التفسير المتبعة في المغرب 284
المطلب الثاني: إلغاء القانون 284
الفقرة الأولى: تمييز الإلغاء عن بعض المفاهيم المشابهة 286

الفقرة الثانية: السلطة المختصة بالإلغاء 287
الفقرة الثالثة: أنواع الإلغاء 288
أولا: الإلغاء الصريح 288
ثانيا: الإلغاء الضمني 289
1.الإلغاء لوجود تعارض بين قاعدة جديدة وأخرى قديمة 289
2.الإلغاء بسبب تنظيم الموضوع نفسه من جديد 290
ثالثا: إلغاء القانون بسبب عدم الاستعمال 290
القسم الثاني: نظرية الحق 292
الفصل الأول: ماهية الحق 293
المبحث الأول: مفهوم الحق 293
المطلب الأول: تعريف الحق 293
الفقرة الأولى: وجود الحق 294
أولا: نظرية إنكار وجود الحق 294
ثانيا: التسليم بوجود الحق 298
الفقرة الثانية: المذاهب المختلفة في تعريف الحق 301
أولا: المدرسة التقليدية 302
1. المذهب الشخصي (مذهب الإرادة) 302
2. المذهب الموضوعي (نظرية المصلحة) 305
3. المذهب المختلط 307
ثانيا: المدرسة الحديثة 307
المطلب الثاني: تمييز الحق عن بعض المصطلحات المشابهة 309
1. الفرق بين الحق والحرية 309
2. الحق وحقوق الإنسان 311
3. الحق والواجب 312
4. الحق والسلطة 313
5. الحق والمكنة 313

6. الحق والمصلحة 313
7. الحق والدعوى 314
المبحث الثاني: تصنيفات الحقوق 315
المطلب الأول: الحقوق غير المالية 316
الفقرة الأولى: الحقوق السياسية 316
أولا: مفهوم الحقوق السياسية 316
ثانيا: مميزات الحقوق السياسية 318
الفقرة الثانية: الحقوق المدنية 319
أولا: الحقوق العامة 320
1. مفهوم الحقوق العامة: 320
2. أنواع الحقوق العامة: 321
أ-الحقوق التي ترد على المقومات المادية للشخصية: 322
ب-الحقوق التي ترد على المقومات المعنوية للشخصية: 323
ت-الحقوق الواردة على الحريات الشخصية: 325
3. مميزات الحقوق العامة: 326
ثانيا: الحقوق الخاصة (حقوق الأسرة) 329
المطلب الثاني: الحقوق المالية 330
البند الأول: الحقوق العينية 330
الفقرة الأولى: الحقوق العينية الأصلية 333
أولا: حق الملكية 334
1.مفهوم حق الملكية: 334
2.خصائص حق الملكية: 335
3.العناصر المكونة لحق الملكية: 337
4.أنواع الملكية: 339
ثانيا: الحقوق المتفرعة عن حق الملكية 340
1. حق الارتفاق 340

2. حق الانتفاع 342
3. حق العمرى 343
4. حق الاستعمال أو حق السكنى 343
5. حق السطحية 343
6. حق الكراء طويل الأمد 344
7. حق الوقف أو الحبس 345
8. الحقوق العرفية الإسلامية: 346
8.1. حق الزينة 346
8.2. حق الهواء والتعلية 347
الفقرة الثانية: الحقوق العينية التبعية 347
أولا: الرهن الرسمي: 350
1.تعريف الرهن الرسمي: 350
2.خصائص الرهن الرسمي 351
3.أركان الرهن الرسمي: 355
4.أنواع الرهن الرسمي: 355
5.آثار الرهن الرسمي: 357
ثانيا: الرهن الحيازي 358
1.تعريف الرهن الحيازي: 358
2.خصائص الرهن الحيازي: 359
3.شروط الرهن الحيازي: 361
4.آثار الرهن الحيازي: 362
ثالثا: الامتيازات 363
1.مفهوم الحقوق الممتازة: 364
2.خصائص حق الامتياز: 364
3.أنواع الحقوق الممتازة: 365
البند الثاني: الحقوق الشخصية 369

الفقرة الأولى: ماهية الحقوق الشخصية..... 369
أولا: مفهوم الحق الشخصي..... 370
ثانيا: أنواع الحق الشخصي..... 372
ثالثا: خصائص الحق الشخصي والتفرقة بينه وبين الحق العيني..... 374
الفقرة الثانية: محاولة هدم التفرقة بين الحق العيني والحق الشخصي..... 379
أولا: المذهب الشخصي..... 379
ثانيا: المذهب المادي..... 382
ثالثا: موقف المشرع المغربي من المذهبين..... 384
المطلب الثالث: الحقوق المعنوية..... 385
أولا: مفهوم الحقوق المعنوية..... 385
ثانيا: أنواع الحقوق الفكرية..... 387
ثالثا: الطبيعة القانونية للحقوق الفكرية..... 387
رابعا: الحماية القانونية للحقوق الفكرية..... 389
الفصل الثاني: أركان الحق..... 393
المبحث الأول: أصحاب الحق..... 393
المطلب الأول: الأشخاص الطبيعيون..... 394
الفقرة الأولى: الشخصية القانونية..... 394
أولا: بداية الشخصية القانونية للشخص الطبيعي..... 395
ثانيا: نهاية الشخصية القانونية للشخص الطبيعي..... 399
ثالثا: نهاية الشخصية القانونية للإنسان وقاعدة " لا تركة إلا بعد سداد الديون"..... 402
الفقرة الثانية: مميزات الشخص الطبيعي..... 404
أولا: الاسم..... 404
ثانيا: الموطن..... 408
ثالثا: الحالة..... 412
1.الحالة المدنية..... 413
2.الحالة السياسية..... 416

أ-معنى الجنسية 417
ب-دور الجنسية 419
ت-أطراف الجنسية 420
ث-أنواع الجنسية 423
3.الحالة العائلية 424
أ-قرابة النسب 425
ب-قرابة المصاهرة 427
4.الحالة الدينية 427
رابعا: الأهلية 428
خامسا: الذمة المالية 431
المطلب الثاني: الأشخاص المعنوية 432
الفقرة الأولى: الشخصية القانونية للشخص المعنوي 434
أولا: بداية الشخصية القانونية للشخص الاعتباري 435
ثانيا: نهاية الشخصية القانونية للشخص الاعتباري 437
الفقرة الثانية: طبيعة الشخص الاعتباري 437
أولا: نظريات إنكار وجود الشخص الاعتباري 438
ثانيا: الاتجاه المؤيد لوجود الشخص الاعتباري 441
الفقرة الثالثة: أنواع الشخص الاعتباري 446
أولا: أشخاص القانون العام 446
ثانيا: أشخاص القانون الخاص 451
1. تجمعات الأموال 452
أ-المؤسسات الإحسانية الدينية: 452
ب-المؤسسات الإحسانية العلمانية: 453
2. تجمعات الأشخاص 454
أ-الشركات 454
ب-الجمعيات 455

ت-النقابات 456
الفقرة الرابعة: مميزات الشخص المعنوي 457
أولا: الاسم 457
ثانيا: الموطن 458
ثالثا: الجنسية 459
رابعا: الأهلية القانونية 460
خامسا: الذمة المالية المستقلة 461
المبحث الثاني: محل الحق 461
المطلب الأول: الأشياء 462
الفقرة الأولى: التقسيمات الثانوية للأشياء 463
أولا: الأشياء التي تدخل في دائرة التعامل والخارجة عنه 463
ثانيا: الأشياء القابلة وغير القابلة للاستهلاك 466
ثالثا: الأشياء المثلية والأشياء القيمية 467
الفقرة الثانية: تصنيف الأشياء إلى عقارات ومنقولات 469
أولا: الأشياء العقارية 470
1.العقارات بطبيعتها 471
2.العقارات بالتخصيص 474
ثانيا: الأشياء المنقولة 475
1.المنقولات بطبيعتها: 476
2.المنقولات بحسب المآل: 477
3.المنقولات غير المادية: 479
ثالثا: أهمية التمييز بين العقار والمنقول 479
المطلب الثاني: الأعمال 483
أولا: وجوب كون العمل مشروعا 483
ثانيا: وجوب كون العمل ممكنا 484
ثالثا: وجوب كون العمل معينا أو قابلا للتعيين 485

الفصل الثالث: إعمال الحق 487
المبحث الأول: نشوء واستعمال الحق 487
المطلب الأول: مصادر الحق 488
أولا: التصرفات القانونية 488
ثانيا: الوقائع القانونية 491
المطلب الثاني: استعمال الحق 493
المبحث الثاني: إثبات وانقضاء الحق 497
المطلب الأول: إثبات الحق 497
الفقرة الأولى: ماهية الإثبات 497
أولا: مفهوم الإثبات: 498
ثانيا: أهمية الإثبات: 498
ثالثا: عبء الإثبات: 499
الفقرة الثانية: مذاهب الإثبات: 500
الفقرة الثالثة: طرق الإثبات: 502
المطلب الثاني: انقضاء الحق 503
الفقرة الأولى: انقضاء الحقوق العينية 504
الفقرة الثانية: انقضاء الحقوق الشخصية 505
الملحق الأول: بعض أهم المبادئ والقواعد القانونية 508
الملحق الثاني: بعض أهم المصطلحات القانونية باللغتين الفرنسية والإنجليزية 559
لائحة المراجع 588
الفهرس 592

ثمن البيع : 120 درهم